

مناهج الخصوصية... كل يغني على ليلاه

مسؤولون عن الشأن التعليمي أكدوا ضرورة تقوية دور الوزارة في مجال الضبط والتقنين



أغلب المؤسسات تستورد برامجها من الخارج

(خاص)

قدرات التلاميذ قابلة للسلف وللصقل (خاص) بالمتنزل والفيالات، إن المهمة صعبة أمام المسؤولين عن الشأن العام التعليمي الذين أكدوا ضرورة تقوية دور الوزارة في مجال الضبط والتقنين وذلك عبر التحكم في كل مستوى من مستويات صبورة المشروع الاستثماري التربوي، ووضع ترسانة قانونية وتنظيمية ومؤسسية من شأنها تجاوز كل الاختلالات.

عبد اللطيف الرامي (وجدة)

بمقتضى في التلميذ روح المبادرة والفعل التربويين، بل إن تلك البنائيات التي سميت قسرا مدرسة تخضع أذهان التلاميذ إلى روتين لا يفهم كل تفاصيله سوى التلميذ الذي يعيش على إيقاعه. والشراء نفسه يقال عن الفيالات التي أضحت مدارس خصوصية يلتهم فيها التلاميذ الراغبون في هذا النوع من التعليم. وفي كلتا الحالتين تغيب الساحة وملاعب التربية البدنية، ويبقى السؤال حول ما إذا كانت

العق، غياب المشروع البيداغوجي، ومع بعض الاستثناءات، فإن تلك البنائيات لا تمتلك مميزات المؤسسة التعليمية، مادامت النظريات التربوية تعدد للسكن في الأصل لكنها تحولت الوظيفة إلى مدرسة تمارس فيها العملية العملية التعليمية داخل غرف زينت بالطاولات حتى أن التلاميذ لا يتشرون وهم جالسون على مقاعدهم أنهم أمام مؤسسة أخرى للتثنية الاجتماعية خارج ماوي أسرههم ما في أجنحة مشاريعهم، وهذا يعكس، في

الكفايات في الفيالات

لا داعي للغوص في موضوع أهمية الفضاء والبنية ككل في العملية التعليمية، مادامت النظريات التربوية تؤسس نجاح جزء كبير من تلك العملية على الفضاء، وعكس المنطق، وإذا كان القطاع الخاص يزرع أصحاب المشاريع أرباحا طائلة أحيانا، فإن الاهتمام بالبنائيات مهمهم في أجنحة مشاريعهم، وهذا يعكس، في

بعيدا عن لغة الأرقام التي تحاول أن تجعل وجه قطاع التعليم الخصوصي والتي تفيد ان هذا النوع من التعليم يسير بخطى ثابتة لاكتساح القطاع ككل وكان الأمر يتعلق بمعركة بينه وبين المدرسة العمومية، بعيدا عن ذلك، فإن هذا النوع من التعليم مازال أسير اختلالات ومعضلات يتطلب إيجاد حلول لها زمنا طويلا، وما يعقد تلك الحلول أن التعليم الخصوصي يعاني الأزمة في بنيته. من هذا المنطلق سنقارب، في هذا الملف، بعضا من تلك الاختلالات.

الارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي من خلال محاور أساسية من بينها تجاؤن النظرة الحالية للقطاع والمؤسسة الخصوصية واعتبار مشروع الاستثمار في هذا المجال مشروعا بيداغوجيا يؤثره دفتر تحملات خاصة بكل مشروع يحقق تنوع العرض مع الحفاظ على تكافؤ الفرص والتلاحم الاجتماعي. وتتساءل هنا عن ماهية الآليات المعتمدة لتجاوز هذه النظرة وهذا التصور، مادام صاحب المشروع يهدف، فقط، الى استقطاب عدد كبير من التلاميذ ويحسب كل شهر العائدات المادية.

يرتبط المشروع البيداغوجي، في تفاصيله، بصاحب المشروع، والحال أن الاستثمار في التعليم الخصوصي يرتبط بمستثمرتين لا علاقة لهم بالتربية والتعليم، ما يؤثر فعلا على العملية التعليمية، فاللهات من أجل الربح المادي بالنسبة إلى البعض يثير أسئلة كبرى حول طبيعة المدرسة الخصوصية التي أضحت مجال جذب في المجال الاستثماري بمنطق قانون الربح السريع الذي أدخلها، عمليا، في تصورات مشابهة لما يجري في العقار وغيره.

استثمار يغيب المشروع

البيداغوجي

أسعارملتبهة وموارد بشرية راكدة

وانطلاقا من هذا التصور ما زالت حسيبة قانون تبنيد المشاريع البيداغوجية التي تتأسس على أهداف وغايات تربوية نبيلة مرتكزة على موارد بشرية قادرة على ربط الجسور بالمدى اللازمة بين المدا الأصلي والمتنهي. لكن الإشكالية الكبرى هنا ليست مطروحة على صاحب المشروع، بل تطرح على وزارة التربية الوطنية التي أكد وزيرها أحمد اخشيش، في معرض جوابه عن سؤال شفهي في البرلمان، أن البرنامج الاستعجالي يتضمن مخططا يروم

برامج ومناهج التعليم الأولي لا تخضع لدفتر تحملات

والشريف وغير الشريف بين بعض دور النشر التي تتسابق بشكل لافت للنظر على أسواق استعمال الكتب والبرامج والمقررات الخاصة بمرحلة التعليم الأولي، حيث تزداد وتيرة التنافسية في شهر مايو ويونيو. وأضافت أن بعضا من هؤلاء يتعمدون وضع عبارة طبق المنهاج الجديد لوزارة التربية الوطنية، على ألفة كتبها، بل منها من يوظف أسماء استعمالها الميثاق للإيحاء بأنها رسمية، ومنها من يوظف أسماء كانت تستعملها الوزارة عند إصدارها لمرجع رسمي كانت قد قررتة وتم سحبها من السوق. ويلاحظ المتبحرون أن المراجع الموجودة في السوق لا تضع، حسب قوانين النشر، أسماء مؤلفيها أو للجنة التي سهرت على إنجازها، الشيء الذي يطرح عدة أسئلة حول الأمانة العلمية ومصادر المعلومات ومصداقية ما ورد فيها.

وكانت الحكومة قد أطلقت يوم 6 فبراير 2001 أوراش دراسة مشروع حول تجديد المناهج التربوية الجديدة للتعليم الأولي والمشاريع الابتدائي والتعليم الثانوي بسلكيه والمشاريع الأخرى المرتبطة به، ومشروع تدبير المرحلة الانتقالية في انتظار إرساء المناهج الجديدة، ومشروع تحرير تاليف ونشر الكتاب المدرسي والدعامات البيداغوجية الأخرى المكتوبة ومتعددة الوسائط والوسائل التعليمية، وذلك في اجتماع رسمي حضره كل من الوزير الأول ورئيس اللجنة الخاصة بالتربية والتعليم وبعض الوزراء، وأعضاء خمس لجان مختصة، سيما وأن الوزارة تعتبر أن المناهج التربوية هي القلب النابض والدم الذي يسري في عروق شبكات مؤسسات التربية والتعليم، يستوجب اعتبار مراجعة المناهج التربوية باستمرار ضرورة حتمية لضمان حيوية النظام وتجديده نفسه كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

محمد إبراهيمي (أكادير)

وبرامج خارج الضوابط والقوانين المعمول بها، ويتم استعمال الإصلاحات ضمانا لحسن المراقبة التربوية والتتبع والتقييم. «إذا كانت الوزارة قد وضعت المناهج والبرامج ضمن أولوياتها الاستراتيجية لاستكمال الإصلاح، وانطلقت في عملية مراجعة البرامج والمناهج التعليمية، وإعدادها في إطار ميدا تحرير تاليف ونشر الكتاب المدرسي والدعامات البيداغوجية الأخرى في إطار دفتر تحملات تضمن الحقوق والالتزامات، فإن الوزارة، يقول رئيس إحدى جمعيات التعليم الأولي بجهة سوس ماسة درعة، همشت أو أقصت برامج ومناهج ومقررات التعليم الأولي من مسطرة التعاقد مع الناشرين وفق دفتر التحملات أسوة بباقي الأسلاك التعليمية، ضمانا لتكوين منسجم ومتجانس. من جهة أخرى، تقول إحدى المربيات العاملات في القطاع، لم نعد نعرف الصالح من الطالح مما يروج في سوق كتاب التعليم الأولي.. فالكل يؤكد أن كراسات وكتبه أعدت وفق مقررات الوزارة وأنها صالحة تتوفر على وسائل تعليمية، تضيف المربية، نصلط بالمراقبين التربويين الذين يخبروننا أن هذا النشاط أو ذلك لم يعد مقبولا ضمن برامج الوزارة. نحن نوجد في وضع الحيران التائه بين ما هو موجود، وما هو مطلوب منا، لذا ندعو الوزارة وضع حد لهذه الحيرة، حتى لا نبقى ضحية الإغراءات التي تقدمها دور النشر لنا عند نهاية أو بداية كل موسم دراسي. وأكدت رئيس مصلحة التعليم الأولي والخصوصي باكاديمية جهة سوس ماسة درعة، ضرورة إخضاع برامج ومناهج ومقررات المرحلة الأولى من السلك الأول من التعليم الإبتدائي لدفتر التحملات، كما حصل بالنسبة إلى باقي مراحل سلكي التعليم الإبتدائي، حتى لا تبقى السوق مفتوحة أمام دور النشر لطرح كتب ومقررات

أقرت وزارة التربية الوطنية بفشلها في تحقيق ما كان منتظرا منها، خاصة في ما يتعلق بقطاع التعليم الأولي بجميع مكوناته، فإذا كان إصلاح ومراجعة البرامج والمناهج التربوية والكتب المدرسية الخاصة بجمع مستويات الإبتدائي والثانوي قد اكتمل خلال موسم 2006/2005، فإن هذه العملية لم تلامس قطاع التعليم الأولي الذي ما زالت برامجه وكتبه ومناهجه خارج أجنحة مقاييس ومعايير تحديدها اللجنة الوزارية المختصة لانطلاق تاليفها وتمكين أطفال ومربي (ومربيات) التعليم الأولي منها. كما يتساءل آباء وأمهات التلاميذ الذين يتابعون دراستهم بالتعليم المدرسي الخصوصي، عما إذا كانت وزارة التربية الوطنية رخصت باستعمال لأثقة طويلة من البرامج والمناهج التي تقدمها مختلف مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي للتلاميذ، سيما أنها أجنبية وغالبية الثمن. وفي هذا الصدد، يتهم متتبعو الشأن التربوي وزارة التربية الوطنية بتهميشها لهذا القطاع على خلفية «أن جل المراجع والبرامج والمقررات الخاصة بالتعليم الأولي، التي تطرح في السوق منذ سنة 2000 ليست رسمية مصدق عليها من قبل الوزارة، وإنما لم تخضع لمراقبة الوزارة الوصية على قطاع التعليم من قبل لجنة مختصة في التربية والتعليم الأولي». وفي السياق ذاته، أكد ن مصطفى مسرور، رئيس مصلحة التعليم الأولي والخصوصي باكاديمية جهة سوس ماسة درعة، ضرورة إخضاع برامج ومناهج ومقررات المرحلة الأولى من السلك الأول من التعليم الإبتدائي لدفتر التحملات، كما حصل بالنسبة إلى باقي مراحل سلكي التعليم الإبتدائي، حتى لا تبقى السوق مفتوحة أمام دور النشر لطرح كتب ومقررات

الآباء يعتبرون الواجبات المنزلية عقوبة لهم ولآبنائهم

ويعتبر العديد من الآباء والأمهات الفروض أو الواجبات المنزلية عقوبة لآبنائهم ولهم هم أيضا، فكثر من الآباء لم يعودوا يواكبون التطورات الحاصلة في المناهج والبرامج، وبالتالي عندما يقصدهم أبناءهم للاستفسار عن حل مسألة أو استشارة حول مشكل يتعلق بالقواعد أو بقواعد اللغة الفرنسية أو حتى العربية، يجدون أنفسهم محتارين وعازمين، ومنهم من يلجأ إلى البحث عن أساتذة لتقديم دروس الدعم وإنجاز الفروض المنزلية بالمنزل، لتتضاف هموم الواجبات المدرسية إلى هموم الواجبات المنزلية، وهذا مدرس يشكو من الواجب المنزلي فيقول: «أعمل أنا وزوجتي معلمين، وعند عودتنا إلى منزلنا بعد يوم عمل شاق يكون آخر ما نتمناه الشجار مع أطفالنا في يحلوا واجباتهم المنزلية». لقد لفت الواجب المنزلي كايوسا مزجا لكل تلميذ، خصوصا إذا تذكر أنه لم يجل واجبه في الوقت الذي يحين فيه عرض برنامج التلفزيوني الفضل عند ذلك يهرع إلى أداء واجبه على عجل لعله يلحق ببعض من متعة المشاهدة المفقودة، وتكون النتيجة عند ذلك انخفاض واضح في معدلات التركيز والتحصيل، ويضحى بالآكل للفوز بلحظة من لحظات الجلوس أمام التلفاز، إلى درجة أن أغلب الأطفال يتأمون أمامه من شدة الإرهاق وقلة الراحة، فيولد لهم ذلك نوعا من القنص في النمو ويؤثر عليهم سلبا من الناحيتين الجسمانية والسيكولوجية، إذ يسود الخوف والترقب.

ويذهب العديد من المعارضين للواجبات المنزلية إلى أنها تخلق من الطفل آلة لإنجاز التمارين وتلغي جانب التفكير العلمي والبحث والخلق لديه، إذ يصبح هو التلميذ الوحيد هو إنجاز الواجبات المنزلية للوفاء بالترامات نحو مدرسيه، وتربي فيه خاصية الخمول والكسل وتقتل فيه الفضول العلمي. وترى حسيبة الطبراني مدرسة للمستوى السادس أساسي لغة عربية، أنه لا داعي لإرهاق التلاميذ بواجبات منزلية إضافية، ما عدا دروس الحفظ كالقرآن والمحفولات، نظرا لضيق الحيز الزمني المخصص لهذه المواد من جهة وطبيعة المقررات من جهة ثانية، مشيرة إلى أن أسابيع الدعم والتثقيت مخصصة لإنجاز ما لم يتم إنجازها وتدارك الثغرات والنواقص، واعتبرت الواجبات المنزلية عملا يرهق التلاميذ والمدرسين معا، لأنهم يتابعون بتصحيحها وتقييمها وأخطاء التلاميذ، ولا إلا طائل من وراءها، من جهة، يرى مدرس آخر، أن التلاميذ الذين يتجزون واجباتهم المنزلية، هم المفقون، مشددا على أن بعض الآباء يطالبونهم بتكليف آبنائهم بإنجاز الواجبات المنزلية، معتبرين أن المدرسين الذين لا يفعلون ذلك مخلون بوظيفتهم التربوية.

أحمد ذو الرشد (الجديدة)

لا شك أن الواجبات أو الفروض المنزلية أو الأنشطة الموازية، تشكل عينا كبيرا على التلاميذ بشكل عام وتلامذة التعليم بشكل خاص، فهي تفرض عليهم الإلتزام على المراجع والبحث عن حلول لها في الوقت المخصص، إما للجلوس أمام جهاز التلفزيون أو اللعب أو حتى اللجوء إلى الفراش، إذ للطفل طاقة محدودة، فهو يقضي حوالي ست ساعات بالمؤسسة ويعود إلى منزله من أجل استرجاع كامل لياقته استعدادا لليوم التالي.

واختلفت آراء الذين استمعت إليهم الصباح بين مؤيد ومعارض، ففي الوقت الذي أكدت فيه والدة إحدى التلميذات، أن الأطفال يعملون بمتنهي الجد طيلة اليوم الدراسي داخل مؤسساتهم التعليمية، واعتبرت تكليفهم بأداء كثير من الواجبات المنزلية عملا ضارا ومؤيذا، مؤكدة أنهم في حاجة لأن يشعروا بطولتهم من خلال إتاحة الفرصة أمامهم لممارسة ألعابهم، مشيرة إلى: «أنا لا نلتزم بسياسة محددة في هذا الحاضر، وقد يكون من الأفضل لو نبغش المدرسون على الأقل الحوار بين مستويات الصف الواحد، بحيث إذا انتقل التلاميذ مثلا من الصف الثالث إلى الصف الرابع، لا يقعون في ورطة شديدة بسبب أطنان الواجبات المنزلية التي يكلفون بها في الصف الرابع، ولم يسبق لهم أن مارسوها من قبل»، في حين يرى والد تلميذ آخر أن الأكار من الفروض المنزلية، يدفع التلميذ إلى البحث واستغلال وقت فراغه في ما يفيد عوض الجلوس أمام التلفاز والفرج على الرسوم المتحركة التي لا تزيد إلا إبلاة، أو الخروج إلى الشارع لمرافقة أصدقاء السوء والافتتاح على محيط غالبا ما يكون من الفاشلين دراسيا والذين يعملون على تشجيعه على الإنمادج في حياتهم، معتبرا أن الواجب المنزلي أحد المظاهر الحيوية المهمة لتعليم جميع التلاميذ وتدارك نواقصهم، لأنه يعزز المهارات والمعلومات التي تشكل جزءا من التعليم اليومي، علاوة على ذلك، يتيح الواجب المنزلي للآباء والمعلمين العمل معا بأسلوب تعاوني، فالآباء والأمهات يشجعون أبناهم التلاميذ على استعمال الدروس التي كلّفهم بها المعلمون، ويسهم الواجب المنزلي أيضا في اطلاع الوالدين على ما يتم تدريسه في المنهج الدراسي. وإذا كان هذا رأي الآباء فإن للتلاميذ رأيا يختلف من واحد إلى آخر، شمس لتلميذ في السنة الخامسة أساسي، قالت للصحاف، إن الواجبات المنزلية ترهقها لكثرتها وتنوعها، ففي كل يوم وفي كل علة تجد نفسها مجبرة على إنجاز العديد من الواجبات المنغلقة بمواد الرياضيات والعربية والفرنسية والشكل والقواعد والقرآن والمحفولات والتاريخ والجغرافيا، معتبرة كثرة الواجبات أشغالا شاقا، ومستدركة أنها مع الواجبات المنزلية ولكن مع التقليل منها واختيار الأفضل والمكمل للدروس التي تلقن بالمدرسة.

التعليم ليس ساعة تباع



المكي ناشيدي

مربينا، وبمباركة من السلطة التربوية الوصية، وتركبة من الآباء والأمهات البهريين باللغة والثقافة الغربية. وفي الصفحة 74، يعرض الكتاب صورة لأم وحواء، وقد طرهم الله من الجنة، وهي وفق نسخة كسبية مسيحية، ويقصر الكتاب في جانب آخر على تقديم إعلان حقوق الإنسان والمواطن حسب تقاليد الجمهورية الفرنسية النابتة من ثورة 1789، وليس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمعناه الكوني الذي ينبغي أن يتشعب أطفالنا بمبادئه الأساسية. فأي تهجين لثقافة أجيال المستقبل من آبنائنا أكثر مما نعيشه ونحياه ببعض المدارس الخصوصية ذات الأفضلية والامتياز؟ هذا عن الاستغراب غربا، أما عن الخبط شرقا فحدث ولا حرج، عن مؤسسات خصوصية تستعين بكاسيط عمرو خالد، وجلسات الدعوة والتبليغ، والزلم المعلمات والمربيات بارتداء الحجاب، و... وإلى جانب القانون 06.00، والرسم رقم 2.00.1015 حول تراخيص المؤسسات الخصوصية، صدرت المذكرة التنظيمية رقم 1 سنة 2002، ثم المذكرة رقم 109 سنة 2008 بشأن التراخيص لهيئة التدريس بالقيام بساعات إضافية، كل هذه الترسات القانونية وما تحفل به من أبواب ومواد، لم تفعل فعلها الحد من الفوضى والتسيب اللذين تعرفهما معظم المؤسسات الخصوصية، وليس كلها، وإن كان لا بد من حكم له، ومن باب التأكيد والإثبات في ما لا يحتاج لإثبات، أذكر بلك الجرة الشجاعة التي واجه بها نصر الدين الحافي مدير أكاديمية الدار البيضاء السابق (يونيو 2007) لوبي الاتجار في العمل التربوي من أرباب المدارس الخصوصية، فعرض لهم عن الكثير من سلوكيات التحايل، وممارسات لجلب الرزء من الآباء عن طريق الفسخ في النقط بشكل اعتباطي، وصل الأمر بأحدهم إلى منح نقطة 22/20 لكامل الأطفنان والأرتياح، وإلى

المنهج على مستوى الشكل، والتجهيز، والتدبير، والأداء، إمعانا في تهيمتها حتى ينصرف الناس ولو مكرمين، إلى المدارس الخصوصية، لما في ذلك من تخفيف للعبء المالي عن الدولة. وبذلك يتم الإجهاد على الجانبين عبر إفراغ المدرسة العمومية من محتواها العلمي والتربوي والرمزي، حتى تفقد بذلك شرعية المجتمع، وثقة الناس بها.

وهكذا لاقت سياسة الخصوصية في الحقل التعليمي من الحظوة في الرعاية، والدعم في الاستمرار، والتسهيل في الإنجاز ما جعل التعليم المدرسي الخصوصي داخل المنظمة التعليمية، قطاعا أشبه ما يكون بطفل مثل، لا حدود لطالعه، ولا قيود لتصرفه وسلوكه، خصوصا أنه، ليس خدمة في العمل التربوي، ولا رفا لردويته حسب تصور تربوي واضح، هو ما يحفز المستثمرين فيه، وإن ما يحفزهم حقا، هو استغلال فرص الاستفادة من مشروع وغير الربح في أقصر مدة، وبأقل مجهود. إنها إذن الرأسمالية المضارباتية، في صيغتها الإقطاعية المتخلفة، لذلك لا يروعو اللوبي المهين على القطاع من تجاوز الحدود، وخرق القوانين بدون حساب ولا رقيب، وليست النماذج التالية إلا غيض من فيض مما يمكن الإتيان على ذكره:

تنص المادة الرابعة من الباب الثاني من القانون 06.00 بشأن النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي على أن تلتزم مؤسسات التعليم الخصوصي كحد أدنى بمعايير التجهيز، والتأطير، والبرامج، والمناهج المقررة في التعليم العمومي، ورغم وضوح النص في ضرورة التزام الشركاء بمعايير التعليم العمومي، فإن واقع العمل اليومي يهده المؤسسات بوضع عن فوضى عارمة بين من يشرق في اختياراته، وما يُغرب حد التماهي والاستغراب في

إلى أوسط تسعينات القرن التسعين، صدرت الدعوة على أعلى قمة في هرم الدولة آنذاك، إلى حذف مجانية التعليم بالمدرسة العمومية، لكنها لم تجد طريقها السالك نحو التنفيذ على أرض الواقع، فقد كانت الإكراهات المالية والاقتصادية وراء التفكير في هذا الخيار، إلا أن إصرار الهيئات السياسية والنقابية على التثبنت بمكسب الجانبية خيارا وطنيا لمائة أبناء مختلف فئات المجتمع المغربي، أدى إلى الإبقاء على مبدأ الجانبية، وكرد فعل سياسي رسمي، سيطم الطريق لإقرار خصوصية التعليم بناء على مقومات، وأسس، تجعل منه قطاعا تعليميا قادرا على المنافسة والصمود في وجه المدرسة العمومية التي ستعرف نوعا من التراجع

x (باحث في التربية) dafatir@gmail.com